

# اسبانيا تطلب التعاقد مع أكثر من 16 ألف عاملة مغربية للعمل في حقول الفراولة

5 - نوفمبر - 2019



Me gusta 50

الرباط - «القدس العربي»: أعلنت وزارة الشغل والإدماج المهني المغربية أن ما يقارب 16500 عاملة زراعية مغربية سيتم اختيارهن للعمل في حقول الفراولة بإقليم «وبلبا» بإسبانيا سنة 2020/2019 وقالت إن اجتماعاً تنسيقياً عقد مع المسؤولين بإقليم «وبلبا» الإسباني لتحضير عملية التشغيل الموسمي للعاملات الزراعيات بحقول الفراولة والفاواكه الحمراء.

وأضاف بلاغ للوزارة أن الجانب الإسباني عبر عن رغبته الأولية في تشغيل ما يقارب 11.000 عاملة معاودة، بالإضافة إلى 5.500 عاملة لأول مرة، ووعد بتوصيل السلطات المغربية بترخيص العمل خلال شهر كانون الثاني / يناير 2020 والالتحاق بمقرات العمل في شهر آذار / مارس 2020 بالنسبة للعاملات المرشحات للهجرة لأول

مرة، أما بالنسبة للعاملات المعاوedات، فحدد أوائل شهر كانون الأول / ديسمبر المقبل لتلقي التراخيص وتم عملية المغادرة في شباط / فبراير 2020.

وأفاد البلاغ أن المشرفين على عملية انتقاء العاملات المغربيات برسم الموسم الفلاحي 2019/2020، اتفقوا على تحديد موعد عملية انتقاء العاملات الموسميات المرشحات للهجرة لأول مرة في الأسبوع الأول من الشهر المقبل والتوصل بتراخيص العمل مطلع كانون الثاني / يناير 2020، وأن منح تراخيص العمل لمدة لا تقل عن ستة أشهر من أجل تمديد مدة العمل لدى المشغلين، وأن العاملات الموسميات سيسافرن عبر خط بحري مباشر يربط مدينة طنجة بمدينة «ويلبا».

وقال إن الوزارة تدرس إمكانية خلق مشاريع للإدماج الاقتصادي للمستفيدات بعد عودتهن بتنسيق مع مكتب الوكالة الإسبانية للتعاون؛ وتعزيز البرامج الثقافية والتقوينية الموجهة إلى العاملات، وأن الوفد المغربي في الاجتماعات تدرس مع نظيره الإسباني سبل تقييم عملية التشغيل برسم الموسم الفلاحي 2019/2018 الذي عرف استفادة 14572 عاملة مغربية، وسبل تحسين ظروف سفر وعمل وإقامة العاملات الموسميات المغربيات في حقول جنی الفراولة والفاواكه الحمراء، لا سيما أن الموسم الفلاحي المقبل من المرتقب أن يعرف تزايداً طفيفاً في عدد المستفيدات.

وفجرت وسائل الإعلام الإسبانية، السنة الماضية، ملف الاستغلال الجنسي الذي تتعرض له العاملات المغربيات الموسميات في حقول توت الأرض ببعض الأقاليم الإسبانية، وتحديداً بمنطقة «ويلبا»، مما دفع العديد من الجمعيات الحقوقية والنسائية للتدخل من أجل توفير الحماية لهن من قساوة الظروف الاجتماعية والاعتداءات والمعاملات السيئة وضمان شروط عمل تضمن كرامتهن الإنسانية.